

السياسة الرومانية والنشاط الزراعي في إفريقيا البروقنصلية
خلال القرن الأول الميلادي

**Roman Policy and Agricultural Activity in Africa Proconsularis
During the First Century AD**

تاريخ النشر: 2025/10/28

تاريخ القبول: 2025/07/21

تاريخ الإرسال: 2025/01/04

رباح عبد الحفيظ¹

¹ جامعة الجزائر2، الجزائر،

EMAIL: Abdelhafidh.rebah@univ-alger2.dz

الملخص:

اهتمت السلطة الرومانية اهتماما بالغاً بالنشاط الزراعي على غرار باقي الأنشطة الإقتصادية، حيث أولوا للزراعة عناية كبيرة من حيث تطوير أساليبها وحرفيتها فضلا عن تشجيع المواطنين على ممارستها، ولتلبية حاجيات سكان العاصمة روما ومحاولة من مدن بعد أن أصبحت إيطاليا عاجزة عن توفير القدر الأدنى من القمح والمزروعات الأخرى اتجهت أنظار الرومان إلى بلاد المغرب القديم وخاصة مقاطعة إفريقيا البروقنصلية في محاولة منهم تعويض النقص الحاصل.

ولما كانت أراضي البروقنصلية وسهولها الواسعة ذات خصوبة عالية، أصبحت "مطمورة" لروما وحديقة خلفية لها تزود منها بالقمح والزيت ومختلف المزروعات. فمن خلال هذا البحث سنبرز سياسة الرومان في الجانب الزراعي في مقاطعة إفريقيا البروقنصلية.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا البروقنصلية؛ المغرب القديم؛ الزراعة؛ الرومان؛ الاحتلال.

المؤلف المرسل: رباح عبد الحفيظ، الإيميل: Abdelhafidh.rebah@univ-alger2.dz

Abstract:

The Roman authority paid attention to agricultural activity similar to other economic activities. They cared for it in terms of developing its techniques, as well as encouraging citizens to practice it. To meet the needs of the residents of the capital, Rome, and its surrounding cities after Italy became unable to provide the minimum amount of crops, their attention turned to the ancient Maghreb, particularly the province of Africa Proconsularis, in an attempt to compensate for the existing shortage.

Since the wide plains of the Proconsular province were fertile, it became the backyard of Rome, supplying it with various crops. Through this research, we will highlight the Roman policy in the agricultural sector in the province of Africa Proconsularis .

Keywords: Africa Proconsularis; Ancient Maghreb; Agriculture; Romans; Occupation.

1. مقدمة:

مثلت الأرض بالنسبة للرومان أكبر ثروة يمكن اكتسابها، ومع تشجيع السلطة على ممارسة الزراعة فقد زاد عدد الممارسين لهذه الحرفة، غير أن النمو الديمغرافي السريع ولد الحاجة إلى المزيد من الأراضي لتلبية العجز الفلاحي الذي أصبحت تعاني منه الإمبراطورية.

ولما كانت أراضي المغرب القديم خاصة أراضي البروقنصلية منها تمتاز بالاتساع وبخصوبة التربة التي تنتج مختلف المزروعات خاصة لاسيما القمح الوفير، وتزامنا مع القوانين الرومانية التي شجعت على الهجرة نحو الأراضي الإفريقية والاستيطان مع فائدة امتلاك أراضي بها؛ فقد كان للنشاط الزراعي أولوية قصوى على حساب بقية الأنشطة الاقتصادية، خاصة إذا ما علمنا أن أكثر المستوطنين كانوا جنودا قدامى أرهقهم

الحروب وكثرة السفر والتنقل فكان الاستقرار ورعاية الأرض بالنسبة لهم عيشا رغيدا، فزاد حماسهم لهذا النشاط وولد رغبة في توسيعه بعد معانيته واكتساب الخبرة الفلاحية. فضلا عن المستوطنين من الطبقة العليا للمجتمع الروماني من الأرستقراطيين والنبلاء وكبار الموظفين الذين امتلكوا أراضي في روما ورغبوا في توسيع نشاطهم في باقي أملاك الشعب الروماني بعد مصادرتها من ملاكها الأصليين وفق قوانين وتشريعات سنتها السلطة الرومانية، والتي سأحاول في هذا البحث إبرازها بمنهج تاريخي تحليلي من خلال طرح الإشكالية التالية : ماهي أساليب السلطة الرومانية لاستغلال مقاطعة إفريقيا البروقنصلية زراعيا؟

2. تشريع اغتصاب الأراضي :

بقدر ماكان لتدمير قرطاجة أثر إيجابي على روما تمثل في اكتمال سيطرتها وسيادتها على حوض البحر المتوسط، بقدر ما كان له أثر سلبي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية في كامل القطر الإيطالي، فقد كانت بوادر تلك الأزمة تختمر منذ الحرب البونيقية الثانية حيث عانى الإيطاليون من إرهاب الحرب وتبعاتها بالإضافة إلى معاملتهم معاملة قاسية من طرف روما التي اعتبرتهم مجرد تابعين لها، ماترتب عنه التوزيع غير العادل للأراضي الزراعية لصالح الطبقة الأرستقراطية فتراجعت فئة الفلاحين الصغار مقابل استحواذ الملاك الكبار على الأراضي الواسعة (Clavé, Teyssier, 2019)، وقد اصطلح المؤرخون على هذه الأزمة بالمسألة الزراعية (question agraire) للتعبير عن عمق الأزمة الاقتصادية نتيجة تراجع الزراعة فانجر عنها قلة المؤونة للمواطنين الرومان الذين أصبحوا عبارة عن طبقات اجتماعية بينها فوارق كبيرة.

ضف إلى ذلك توسع الرقعة الجغرافية للجمهورية الرومانية بعد سلسلة الحروب في الشرق والغرب، الأمر الذي رفع تعداد سكان مدينة روما سواء من النازحين أو من العبيد الذين تم استقدامهم للعمل في المزارع والضياع الكبيرة ماترتب عنها مشاكل في الإسكان وتوفير الغذاء (Clavé, Teyssier, 2019).

لقد حاول السياسيون في روما امتصاص هذه الأزمة والتقليل من انعكاساتها التي أصبحت تهدد استقرار روما، فعملوا على سن عدة قوانين لهذا الغرض، الهدف منها

امتصاص الفقر والبطالة والبحث عن حلول لها خارج روما، أي في المستعمرات القريبة ومستعمرات ما وراء البحر .

لم تكن السلطة الرومانية في أغلب الأحوال تُقدم على أمر سياسي أو إداري إلا قبل عرضه على التصويت لدى مجلس الشيوخ لإعطائه الصبغة الشرعية فيصبح قانونا نافذا يستمد قوته من الشعب ظاهريا ويكون أداة تحصيل الفائدة للسلطة وأصحاب النفوذ من الأرستقراطيين وكبار الموظفين، فقد خضعت الأراضي الإفريقية لتنظيم عدة قوانين سنت في كل مرة أو تم تعديلها وفق ماتقتضيه المصالح الشخصية والعامة ثم وفق الظروف السياسية والاجتماعية، وتمثلت تلك القوانين في :

1.2 قانون روبريا (Lex Rubria) سنة 123 ق.م:

جاء قانون روبريا في مقدمة تلك القوانين وهو يعبر عن بداية الإهتمام الروماني الفعلي في إستغلال أراضي الولاية الإفريقية وتغير نظرتهم إلى أراضي الدولة القرطاجية التي وصفت عاصمتها بالأراضي الملعونة فحُرِّم الإستيطان بها، وتجدر الإشارة إلى الإصلاح الزراعي المتمثل في قانون سمبرونيا (Lex Sempronia Agraria) وهو قانون فلاحي جاء به تيبيريوس كراكوس (Tiberius Sempronius Gracchus) بعد أن تمكن من إقناع الجمعية القبلية ومجلس الشيوخ باستصدار قانون يحدد الملكية الزراعية حيث ينص مشروع القانون على ألا تتجاوز ملكية الفرد من الأراضي 500 يوجرة (lugera) أي حوالي 250 هكتارا، كما استطاع تيبيريوس تكوين لجنة سميت لجنة الإصلاح الزراعي الثلاثية (Triumviri Agris Indicandis assignandis) عام 133 ق.م لتشرف على تطبيق ذلك الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأراضي على صغار الفلاحين في إيطاليا والذين كانوا يثقلون كاهل الدولة ويشكلون مصدر شغب كبير لمجلس الشيوخ في روما، وقد اصطدمت محاولة تيبيريوس تلك بتيار كبار الملاك والذين كان من بينهم أعضاء في مجلس الشيوخ وشملهم الإصلاح فأرغموا على التخلي عن الأراضي العامة (أراضي الشعب) (شنيقي، 2016) ، فتم إفشال المشروع وانتهى باغتيال صاحبه ورمي جثته في نهر التيبر (Clavé, Teyssier, 2019).

تم وأد مشروع تيبيريوس لكن بقيت أفكاره الإصلاحية، حيث جاء أخوه كايوس كراكوس (Gaius Gracchus) بمشروع إصلاح إستيواني (Lex Rubria) سنة 123 ق.م (الحداد، 2002)، الذي أقر تأسيس أول مستعمرة رومانية على حدود الأراضي القرطاجية

(المحجوبي ، 2001)، تأوي ستة آلاف (6000) من الفلاحين الرومان، عُرفت باسم يونونيا (Mommsen , Marquardt , 1892) (lunonia) وقد كانت ذات طابع زراعي، حيث تم منح كل واحد منهم حصة كبيرة تبلغ حوالي 200 يوجيرة لتكون ملكا خاصا معني من الإيجار (Peyras, 2018).

بقدر ماكان الهدف من هذا المشروع استغلال "أراضي الشعب الروماني" الإفريقية بعد ربح من الزمن ظلت فيه بعيدة عن المشاريع الاستيطانية، كان له هدف آخر تمثل في تخفيف عبئ الفقراء ومسؤولية الإنفاق على غذائهم من خزينة الدولة الرومانية، وربما أيضا امتصاص التزايد السكاني وتخفيف الهجرة من الريف الإيطالي إلى العاصمة روما، فضلا عن إرضاء الجنود المحاربين وكبار الموظفين والأرستقراطيين بضمان الحفاظ على أراضيهم الواسعة – أراضي الشعب الروماني- وعدم التخلي عن أجزاء منها لصالح الشعب كما كان يرمي تيبيريوس كراكوس من مشروعه.

2.2 قانون توريوس (Lex Thorius) سنة 111 ق.م وأبوليا (Lex Appuleia):

بعد فترة قصيرة على طرح مشروع كراكوس جاء قانون توريوس لسنة 111 ق.م (بشاري ، 2015)، وقد سبقت الإشارة إلى هذا القانون في الفصل الثاني وهو واحد من أهم إصلاحات روما في المجال الزراعي، ومن أهم الوثائق في تاريخ القوانين والإصلاحات الزراعية العائدة إلى عهد الجمهورية الرومانية، تطرقت فقراته من 43 إلى 95 إلى وضعية أراضي إفريقيا المحتلة (Peyras, 2018).

يقدم لنا هذا القانون لمحة عامة حول وضعية الأراضي الإفريقية لدى الدولة الرومانية، حيث وضح أصناف ملكية الأرض:

- الأراضي التي تم بيعها إلى الخواص، الذين كان أغلبهم دون شك من كبار المضاربين الرومان (Mommsen , Marquardt , 1892).

- أراضي تسمح السلطة للأفراد باستغلالها مقابل دفع ضريبة (خنيش، 2013)، مع إعطائهم حق التوريث شرط أن يستمروا في زراعتها وتبقى ملكيتها القانونية للشعب الروماني (بشاري ، 2015).

- أراضي المغلوبين (Stipendium) والتي فرضت عليها "ضريبة الشعوب المغلوبة" (Marquardt , Mommsen, 1892).

- أراضي الملك ماسينيسا وورثته (Gsell, 1928).

- يضاف إليها أراضي المدن الحرة المعفاة من الضرائب مثل (Johnson , and others, 1961) أوتيكا (Utica) وسوسة (Hadrumentum) وثابسوس (Thapsus) و لمطة (Leptis Minus) و أوسله (Uzalis) وأشولا (Achulla) و ثيوداليس (Theudalis).

ثم جاء بعد هذا المشروع قانون أبوليا (Lex Appuleia) الذي قدمه القنصل أبوليوس ساتورنينوس (Lucius Appuleius Saturninus) سنة 103 ق.م/100 ق.م؛ منح من خلاله جنود القائد ماريوس الحق في تأسيس مستعمرات في الأراضي التي اعتبرت ملكا للشعب الروماني (Ager Publicus) فوُزعت الأراضي (Aurélius-Victor, 1846).

3. إحصاء الأراضي وتقسيمها :

من أجل الاستفادة المثلى من الأرض الإفريقية فقد عمل الرومان على تقسيمها إلى مساحات زراعية مختلفة لايتساوى فيها الملاك الصغار مع الكبار، فضلا عن تحديد نوع المنتوجات المزروعة في تلك الأراضي لتجنب حدوث أي اضطراب في المحصول السنوي ومنه تهديد روما بمشاكل تتعلق بأمثها الغذائي، فجرى تقسيم الأراضي وفق وحدات رومانية وبمساحات محددة.

تضمن الجيش الروماني فرقا للهندسة العسكرية وهم مهندسو المساحة وتمثلت مهمتها في إجراء عملية المسح (Arpentage) ، وإيداع ملفاتها في مصلحة خاصة بها للاعتماد عليها خلال توزيع الأراضي على الطبقة الأرستقراطية وعلى قدماء الجيش لإنشاء المستثمرات الكبرى، وكذلك لإعداد الجداول الضريبية (عقون، 2008)، وشُرع في عملية المسح في إفريقيا الرومانية منذ سنة 120 ق.م واستمرت إلى غاية 39 م. (بيكار، 2020).

أما عن مصير أصحاب الأراضي الذين اغتصبت منهم أراضيهم فقد كان إما التهجير نحو الجبال والمناطق الجرداء والمناطق الصحراوية أو أنهم تحولوا إلى عمال أجراء في أراضيهم لدى الملاك الجدد لأراضيهم، ومن النماذج التي يمكن عرضها في هذا السياق هو ماتعرضت له قبيلة الموسولامي (Musulamii) التي جردت من ملكية أراضيها وتم تهجير وإجلاء أفرادها (بن رحال، 2014).

أدى جشع الرومان للحصول على الأراضي الإفريقية إلى اصطدام الأرستقراطيين بالشعبيين وهو ما كان سببا في وفاة الأخوين كراكوس بعدما طالب الشعبيون بتوزيع الأراضي على طبقة البروليتاريا بنصيب 7.5 هكتار للفرد.

تم تشكيل لجان مكلفة بتوزيع الأراضي الإفريقية فاقتطعت تلك اللجان قسما كبيرا من الأراضي التي امتلكتها طبقة النبلاء ووزعوها عليهم، فتسبب هذا في اشتعال مواجهات عنيفة استرجع بعدها الأرستقراطيون احتكارهم للملكيات الكبيرة وشغلوا بها فلاحين من الأهالي عوض جلب عمال من إيطاليا (عقون، 2008).

استمر الوضع قبل سنة 27 ق.م على ما هو عليه من حيث توزيع الأراضي التي مثلت فيما بعد مقاطعة البروقنصلية، حيث تمثل كبار ملاكها في رجال مجلس الشيوخ بالدرجة الأولى، ثم العرش النوميدي باعتباره جارا للمقاطعة وكبادرة حسن نية، بالإضافة إلى المدن الحرة التي حالفت روما ضد قرطاج مثل أوتيكا فاحتفظت بأراضيها كجائزة على فعلها، وكذلك الأراضي التي حازها جنود ماريوس ومن ضمنهم عدد من الجيتول بعد وقوفهم إلى جانبه في حربه ضد يوغرطة (عقون، 2008)، أما بعد سنة 27 ق.م وإعلان أوغسطس عن قيام الإمبراطورية فقد تغيرت عملية تقسيم الأراضي، إذ سيكون للأسرة الإمبراطورية الحظ الأوفر من مساحات الأراضي والتي قدرت بحوالي السدس، واعتمادا على كتابات بعض الباحثين يمكن تقسيم الأراضي من حيث طريقة توزيعها إلى :

- أراضي الأسرة الإمبراطورية (Patrimonium principis) المستقلة عن باقي الأراضي وغير الخاضعة للضرائب، والتي يستفيد الإمبراطور وحده من فوائدها.

- أراضي الشعب الروماني: ليس للشعب الروماني منها غير اسمها، وتشمل:

- أراضي البلديات المملوكة للطبقة الأرستقراطية من المستعمرين أو الأسر المحلية التي تميزت بالثراء (رستوفتزف، 1957). سواء المرومنين منهم أو غير المرومنين (شنيتي م، 1984).

- بقية الأراضي : وهي أراضي يملكها أصحابها الأصليون إلا أنها غير معترف بملكيتها في القانون الروماني وتبقى تحت تهديد الحجز متى رأت السلطة الرومانية ذلك (عقون، 2008)، وهي في الغالب لاتتعدى أراضي رعوية أو أراضي غير خصبة (شنيتي م، 1984).

خضعت الأراضي الإفريقية المغتصبة إلى عمليات مسح عرفت بالكنترة (Centuria) وهي عملية إدارية هندسية تتمثل في مسح الأراضي يضطلع بها مهندسو المساحة بتخطيط الأراضي بخطين متعامدين الأول أفقي شرق-غرب يسمى بالديكومانوس الكبير (Decumanus Maximus) والثاني عمودي شمال-جنوب يسمى بالكاردو الكبير (Cardo) (Caillemer, Chevallier , 1954) Maximus، فيشكل تقاطع الخطوط مجموعات من الأراضي المربعة التي يبلغ ضلعها حوالي 710 م ومساحة الواحدة منها حوالي 50 هكتار، ويصاحب عملية التخطيط هذه عملية تخطيط الطرق ووضع العلامات المرقمة التي تبين الحدود واتجاهاتها (عقون، 2008).

قد بدأت عمليات المسح تلك مباشرة بعد سقوط قرطاجة سنة 146 ق.م تحت إشراف اللجنة العشارية التي أكلت إليها مهام النظر في مصير قرطاجة (Gsell, 1928) وقد وردت إشارة في قانون سنة 111 ق.م الزراعي أن إفريقية عرفت عملية مسح في المنطقة التي أسست فيها مستعمرة يونونيا سنة 122 ق.م تحت إشراف كايوس كراكوس، ويرى "بشاري" هذا أمرا منطقيا إذ لا يمكن توزيع الأراضي حتى تحدد مساحة كل مستفيد، وأن عملية المسح لم تقتصر على أراضي المستعمرة بل شملت كل مقاطعة إفريقية باستثناء أراضي المدن الحرة، كما استنتج أن مدة مائة وخمسون يوما التي كلفت فيها لجنة مسح الأراضي هي مدة غير كافية لإتمام العملية لو كان عملها بدأ من نقطة الصفر (بشاري ، 2015).

كشف المسح الأثري أن عمليات المسح التي خضعت لها الأراضي الإفريقية لم تقتصر على قرطاج أو مستعمرة يونونيا فحسب، بل شملت مناطق عديدة من المقاطعة، فهناك آثار لعملية المسح في محيط قرطاجة والرأس الطيب والنيفيضة (دار الباي بالقرب من سوسة) وشمال غرب سوسة بالقرب من الخندق الملكي وفي جنوب تونس قرب شط الفجاج (السفوح الشمالية لصحراء تونس) أنصاب تدل على المسح من عهد تيبيريوس (Gsell, 1928)، وقد أظهرت هذه البقايا الأثرية في البروقنصلية أن الديكومانوس الكبير يتجه من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي فيمتد من من نقطة على الساحل تقع بين عنابة وسكيكدة ويمتد إلى نقطة بسدر الصغرى بالقرب من قفصة، أما الكاردو الكبير فهو يقاطعه في زاوية مستقيمة بناحية نهالة (الجنوب الغربي لليبيا) وينتهي عند الشمال الشرقي قرب رأس الطيب، ولأن الديكومانوس الكبير يتعدى حدود ولاية إفريقية القديمة

فإن قزال يفترض أن جزءا كبيرا من هذا التقسيم الكنتوري كان بعد سنة 46 ق.م (Gsell, 1928) أي خلال حكم أوكتافوس ربما، لأنه اهتم بتدوين كل أوضاع الإمبراطورية التي ورثها فجرد بنفسه في سجل عدد المواطنين والحلفاء وعدد السفن وعدد الممالك والمقاطعات التابعة للإمبراطورية وحالة الضرائب... (Tacit, 1859) ، فمن اهتم بإحصاء كل هذا ليس من المستبعد عنه أن يأمر بعمليات مسح لتسجيل الأراضي.

4. أهم المزروعات:

إن كان بعض المؤرخين الغربيين يزعمون تأخر الإنتاج الزراعي من الأشجار المثمرة والزيتون والكروم (كما سيأتي) فإنهم يتفقون على أن مقاطعة إفريقيا البروقنصلية اعتبرت كواحدة من بين أكثر المقاطعات الرومانية إنتاجا للقمح (Leglay , 1968) ، ولربما استمدت المقاطعة أهميتها بالنسبة لروما بما تستطيع توفيره من قمح.

أ- القمح :

أدرك أباطرة الأسرة اليوليوكلاودية أهمية القمح كوسيلة للحفاظ على الأمن الاجتماعي وتوفير الاستقرار، فسعوا جاهدين إلى تحسين المؤونة السنوية من الحبوب، ووزعوها بأسعار زهيدة أو بالمجان في فترات المجاعة، حتى أنهم ضمنوا تزويد المخازن بالقمح ثم راقبوا أسعاره (Daremborg , Saglio , 1873) . وقد كان هذا منذ الفترة الجمهورية أين دعمت الدولة الرومانية هذه المادة الأساسية وسنت قوانين لأجل ذلك فكان الفقراء يتحصلون على حصصهم من القمح شهريا. (Appien, 1808)

بلغ عدد المستفيدين من هذا الدعم في عهد قيصر مائة وخمسون ألفن مستفيد، كانت إفريقيا الجديدة لوحدها تنتج سنويا 840,000 قنطار من القمح (بيكار ، 2020) لسد تلك الحاجيات، وتضاعف الإنتاج في فترة نيرون إلى عشرة أضعاف بما فيها حصة تريبوليتانيا ونوميديا (بيكار ، 2020) .

أوضحت المصادر الأدبية أن بلاد المغرب القديم قد دفعت ثمن تراجع الزراعة في شبه جزيرة إيطاليا بصفة عامة وروما بصفة خاصة، حيث تحولت إلى الممون الأساسي لروما بالموارد الزراعية الضرورية وفي مقدمتها القمح حتى أصبحت عبارة " إفريقيا خزان روما" شائعة الاستعمال (بشاري ، 2015)، فساهمت البروقنصلية بنسبة كبيرة في حصة روما

السنوية من مادة القمح، لذلك خالفت العادة في أن لا تجعل جيشا بالمقاطعات السيناتوروية واستثنت البروقنصلية من ذلك، ربما لأجل تأمين الإنتاج الزراعي من هذه المادة، إذ يمكن أن نفهم مما أورده تاكيت عن محاكمة شخصين تورطا في تزويد تاكفاريناس بالقمح من صقلية (Tacite, 1859) أن الجيش الروماني قد أحكم سيطرته ومراقبته لحركة هذا المنتج داخل البروقنصلية حتى اضطر تاكفاريناس إلى توفيره من خارج المقاطعة .

حرص الإمبراطور كلوديوس على تشجيع صناعة السفن لجلب القمح من إفريقيا البروقنصلية وغيرها من مقاطعات ما وراء البحار، وقدمت التسهيلات والاعفاءات للمتاجرين بهذا المحصول (Suétone, 1855) لضمان وصوله إلى روما، ونستطيع تصور قدر كميات القمح التي كانت تصل إلى روما من مقاطعة إفريقيا البروقنصلية بعد أن نلاحظ ما قام به المفوض الإمبراطوري "ماكر" قائد الفيلق الأوغسطي الثالث سنة 68 م، إذ في محاولة تمرده على الإمبراطور نيرون هدد روما بالمجاعة (Tacite, Histoires, 1859) بأن قطع عليها إمدادات القمح. (Plutarque, 1883)

ب- زراعة الزيتون:

حاولت الباحثة هنريات كامبس أن تنفي معرفة السكان المحليين لزراعة الزيتون في الفترة ما قبل الرومانية، ثم لما كانت الأدلة يصعب تجاهلها، خاصة المادية لمحت إلى تطوير الرومان لهذا النوع من الغراسة بقولها: " طور الرومان ووسعوا زراعة الزيتون في عموم أفريقيا" (كامبس، 2014) غير أن هذه الزراعة لم تكن زراعة واسعة كالقمح، وذلك لسببين؛ الأول هو فرض تخصيصات إجبارية من طرف الأباطرة على زراعة القمح لضمان التموين السنوي، والثاني هو منع غراسة الأرض زيتونا خارج إيطاليا لضمان احتكار تجارته وعدم انخفاض سعره (Cicéron, De la République, 1869) .

يمكننا أن نتصور ماكان بمقدور مدن البروقنصلية إنتاجه من الزيتون من خلال الضريبة العينية التي فرضها قيصر على مدينة لبدة حيث بلغ قدرها ثلاثة ملايين لبيرة من الزيت سنويا (كامبس ، 2014). وهي كمية كبيرة يمكن أن نفترض قدرة مدن أخرى على إنتاج أضعافها خاصة المدن الواقعة في سهل مجردة والقريبة منه .

ج - زراعة الكروم:



مارس السكان المحليون هذا النوع من الزراعة كغيره من المنتجات الزراعية قبل الفترة الرومانية، وهو ماتحاول الدراسات الغربية نفيه، فنجد أحد الباحثين يشير إلى ذلك بقوله: جعل الرومان هذه البلاد بستانا كبيرا بأشجار فاكهة ممتدة من سوسة إلى سفاقص (Gauckler, 1897) فيتضح من هذا الرأي وغيره؛ الخلفية الإيديولوجية للمدرسة التاريخية الأوروبية وحرصها المُلح على الإشارة في كل مناسبة إلى الدور الحضاري الذي لعبه الرومان ومن خلفهم في الإنعاش الحضاري للمنطقة وأهلها وتجاهل الأدلة التي تنفي ذلك. وقد سبق لنا الإشارة إلى محاولاتهم في هذا السياق من خلال محاولة إثبات تقحل المناخ في الفترة القديمة.

لم تعرف هذه الغرسة انتشارا واسعا بسبب منع زراعتها خارج روما كي لا تنافس انتاج هذه الأخيرة وتضمن الطبقة الأرستقراطية احتكاره (Cicéron, De la République, 1869). فلا يمكن مقارنة هذا النشاط الزراعي بزراعة الحبوب والقمح، و ذلك ناتج عن اهتمام أباطرة الأسرة اليوليوكلاودية وحرصهم على ضرورة تأمين حاجيات روما من الغذاء كونه وسيلة ضمان السلم الاجتماعي، من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على مصالح الطبقة الأرستقراطية وازدهار تجارتها للنبيذ.

يمكن أن نخلص إلى أن الرومان اهتموا بالنشاط الزراعي أيما اهتمام، فنالت الزراعة النصيب الأوفر من منظومة الاستغلال الاقتصادي المطبقة على إفريقيا البروقنصلية، إذ عملوا على إحصاء الأراضي وتقسيمها تقسيما هندسيا، ثم طبقوا أنواعا مختلفة من الضرائب، كما أنشؤوا لغرض نقلها سلسلة من المخازن ليتم نقل المنتجات الفلاحية إلى الموانئ لتُنقل من ثَم إلى روما.

لقد ساهمت الزراعة في منطقة إفريقيا البروقنصلية في تغطية قسم كبير من حاجيات روما الغذائية وسد العجز الحاصل في إيطاليا عن تأمين الكميات اللازمة من الغذاء للمواطنين. خاصة القمح الذي كان يعتبر الغذاء الرئيسي، فنافس القمح الإفريقي القمح الإيطالي، كما تنافس أيضا كبار الملاك على حيازة الأراضي في المقاطعة، فأصبحت عبارة عن مستثمرات فلاحية كبرى يمتلكها كبار الأرستقراطيين الرومان، ولم يكن شعار "أراضي الشعب" (Ager publicus) إلا شعارا زائفا استعملته السلطة الرومانية لتحفيز مواطنيها وجيشها على الاستمرار في ضم الأراضي خارج روما بينما لم يستفد منه إلا الأثرياء.

5. خاتمة:

لقد ساهمت الزراعة في منطقة إفريقيا البروقنصلية في تغطية قسم كبير من حاجيات روما الغذائية وسد العجز الحاصل في إيطاليا عن تأمين الكميات اللازمة من الغذاء للمواطنين. خاصة القمح الذي كان يعتبر المنتج الأول للغذاء، فنافس القمح الإفريقي القمح الإيطالي، فضلا عن الزيت الذي كان يُنقل بكميات كبيرة إلى الموانئ الرومانية بالإضافة إلى مختلف المنتجات الزراعية الأخرى، وقد تنافس أيضا كبار الملاك على حيازة الأراضي في المقاطعة، فأصبحت عبارة عن مستثمرات فلاحية كبرى يمتلكها كبار الأرستقراطيين الرومان، ولم يكن شعار "أراضي الشعب" Ager publicus إلا شعارا زائفا استعملته السلطة الرومانية لتحفيز مواطنيها وجيشها على الاستمرار في ضم الأراضي خارج روما بينما لم يستفد منه إلا الأثرياء..

6. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

- المحجوبي، ع. (2001). ولاية إفريقيا من الاحتلال الروماني إلى نهاية العهد السويدي (146 ق.م-235 م. تونس: مركز النشر الجامعي.
- بشاري، م. (2015). روما وزراعة المقاطعات الأفريقية بين 146 ق.م و285 م. الجزائر: دار الهدى.
- بيكار، ج. (2020). حضارة شمال إفريقيا (تريبوليتانيا - البروقنصلية - نوميديا - موريطانيا) خلال الفترة الرومانية. ط2. ترعقون محمد العربي الجزائر: المثقفون للنشر والتوزيع.
- رستوفتوف، م. (1957). تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعية والاقتصادي. مكتبة النهضة المصرية.
- شنيتي، م. (1984). التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب اثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- شنيتي، م. ا. (1985). الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومنة 146 ق.م-40 م. ط 2. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

عقون م. ا. (2008). *الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

كامبس ف. (2014). *الزيتون والزيت في أفريقيا الشمالية خلال الفترة الرومانية*. ت. .. العربي. الجزائر: دار الهدى.

Appien. (1808). *Guerres civiles* (Vol. II, 32). Paris: Combes-Dounous.

Aurélius-Victor. (1846). *Les hommes illustres de la ville de Rome* (Vol. 73). (M. N. Dubois, Trad.) Paris: Bibliothèque latine-française.

Caton-l'Ancien. (1877). *De l'agriculture.I*. Paris,: Firmin Didot frères fils et cie.

Cicéron. (1861). *Des devoirs.I*. Paris: Jules Delalain.

Cicéron. (1869). *De la République* (Vol. III, 9 t.4). (N. (M), Trad.) Paris: Imprimerie De L'institut De France.

Clavé (Y), T. (. (2019). *Petit Atlas historique de l'Antiquité romaine*. Armand Colin.

Daremberg , Saglio , (. (1873). *Dictionnaire Des Antiquités Grecques Et Romaines D'après Les Textes Et Les Monuments* (Vol. fasc.1). Paris: Librairie Hachette Et Cie.

Denys d'Halicarnasse. (1723). *Les Antiquités romaines, I, 28, 1, 2*. Paris: P.N. Lottin.

Gauckler, (. (1897). *Enquête Sur Les Installations Hydrauliques Romaines En Tunisie* (Vol. T.1). Tunis: Imprimerie Rapide (Louis Nicolas Et Cie).

Gsell, S. (1928). *Histoire ancienne de l'Afrique du Nord* (Vol. T.7). Paris: Librairie Hachette.

Johnson , and athers, (. (1961). *Ancient Roman Statutes*. Usa: University of Texas Press.

Mommsen, Marquardt, (. (1892). *Manuel Des Antiquités Romaines, (Organisation de L'Empire Romain)* (Vol. V.9 T.2). (W. Louis-Lucas (P), Trad.) Paris: Ernest Thorin Éditeur.

Pardessus, J.-M. (1828). *Collection de lois maritimes antérieures au XVIIIe siècle* (Vol. t. 1). Paris: Imprimerie royale.

Plutarque. (1883). *Vie de Galba*. (D. Ricard, Trad.) Paris.

Polybius. (s.d.). *les histoires* (Vol. I.11).

Suétone. (1855). *Vie des Césars, Claude*. M. Nisard.

Tacit. (1859). *Les Annales* (Vol. I, 11). (J. L. Burnouf, Trad.) Paris: Hachette ET Cie.

Tacite. (1859). *Annales* (Vol. IV, 5). (B. (J.L), Trad.) Paris.

Tacite. (1859). *Histoires* (Vol. I). (J. L. Burnouf, Trad.) Paris.

2. الأطروحات:

الحداد, أ. (2002). التاريخ السياسي و الإقتصادي لولاية إفريقية البروقنصلية 27 ق.م-235 م. رسالة ماجستير, ص. 107 جامعة الفاتح, ليبيا.
خنيش, ع. (2013). التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية. رسالة ماجستير. جامعة قسنطينة 2, الجزائر.

3. المقالات:

بن رحال, ي. (2014). مقاومة الأوراس للاحتلال الروماني ثورة تاكفاريناس نموذجا 17م-24م. *حوليات التاريخ والجغرافيا*. عدد 4.
Caillemer, Chevallier , (. (1954). Les centuriations de l'« Africa vetus » Sous l'oeil d'Asmodée. *Annales*(4).
Leglay , (. (1968). Les Flaviens et l'Afrique. *Mélanges de l'école française de Rome*, 1(80).
Peyras, J. (2018). La Terre Et Les Hommes De La Provincia Africa, De La Loi Agricole De 111 Avant J.-C. A Jules César. *Riparia*(4).